

## تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

### أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الخامس للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبخاصة عن الجهود الرامية للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان وإلى حل طويل الأمد استنادا إلى المبادئ والعناصر الواردة في الفقرة ٨ من القرار. ويتضمن التقرير تقييما شاملا للخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ إصدار تقريره السابق في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/392)، وهو يبرز تواصل إحراز تقدم في تنفيذ القرار وكذلك الشواغل التي ما زالت تعيق توصل الطرفين إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد.

٢ - ويسرنى أن أشير إلى تواصل التزام حكومي لبنان وإسرائيل بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد وصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني العمل على كفالة عدم استخدام المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني للقيام بأنشطة معادية، وخلوها من أية عناصر مسلحة أو أعتدة أو أسلحة غير مرخص لها. وبعد مرور أربعة أشهر على الهجوم الذي تعرضت له القوة وراح ضحيته ستة من حفظة السلام من الوحدة الإسبانية، لا تزال قوة حفظ السلام تواجه تحديات أمنية في جنوب لبنان.

٣ - وبعد عام ونيف من جهود المنسق الحثيثة، تحققت مؤخرا أول خطوة مشجعة تمثلت في المبادرات الإنسانية المتبادلة بين إسرائيل والجهات اللبنانية المعنية. وآمل أن تفضي هذه التطورات إلى إطلاق سراح الجنديين المختطفين، إلداد ريغيف وإيهود غولدفاسر، وإيجاد حل لجميع الجوانب الإنسانية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤ - ويساورني قلق بالغ إزاء استمرار الأزمة السياسية الداخلية في لبنان، بما فيها مسألة الانتخابات الرئاسية، على الرغم من الجهود المحلية والدولية لتسويتها، وهو ما يعرقل بشدة



إحراز تقدم نحو تنفيذ الجوانب الرئيسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أن الحوادث الأمنية الخطيرة، مثل الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وأدى إلى مقتل النائب أنطوان غانم وسبعة أشخاص آخرين ووقوع الكثير من الجرحى وإحداث خسائر مادية جسيمة، ما زالت تهدد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله. وكان هذا الهجوم، الذي يعد الأكبر من نوعه منذ التفجير الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، رابع عملية اغتيال تستهدف نائبا ينتمي إلى تحالف ١٤ آذار.

٥ - وأود أن أشيد بالحكومة اللبنانية والجيش اللبناني وأن أهنئهما على الانتصار الذي حققاه، بعد معركة طويلة دامية، على إرهابيي تنظيم فتح الإسلام في مخيم نهر البارد الفلسطيني شمال لبنان، ونجاحهما بالتالي في التصدي لهذا التحدي الخطير لسيادة لبنان. ومن الضروري أن يتحليا كلاهما بمزيد من اليقظة ضمانا لأمن البلد.

٦ - وستكون تطورات الأشهر المقبلة حاسمة في تحقيق مزيد من التقدم بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد بين لبنان وإسرائيل.

## ثانياً - الهجمات التي تعرضت لها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧ - في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، تم تفجير عبوة مرمجة بواسطة جهاز للتحكم عن بعد، قرب نقطة تفتيش للشرطة العسكرية الترانزية التابعة لقوة الأمم المتحدة، في محلة القاسمية على ضفاف نهر الليطاني. وخلف الانفجار خسائر مادية في المركبة، لكنه لم يسفر عن وقوع إصابات. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث. وشرعت السلطات اللبنانية على الفور في إجراء تحقيق أدى إلى إلقاء القبض على شخصين يشتبه بصلوعهما في الحادث، ومطاردة ثلاثة أشخاص آخرين مشتبه فيهم. وتفيد النتائج الأولية للتحقيق بأنه تم تنفيذ الهجوم والتخطيط له على يد مجموعة مقاتلين لها صلات بتنظيم فتح الإسلام وكان هدفها إحداث خسائر بشرية فادحة. وقيل إن مصدر المتفجرات المستخدمة في الهجوم، ووسائل الدعم اللوجستي الأخرى، هو مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة الواقعة بين صيدا وصور. وأود الإشادة بالسلطات اللبنانية على السرعة والدقة اللتين أحررت بهما التحقيق وآمل أن تستطيع تحديد هوية جميع منفذي الهجوم وتقديمهم إلى العدالة.

٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت السلطات اللبنانية ستة مقاتلين فلسطينيين من مخيم برج الشمالي للاجئين في منطقة صور بتهمة التخطيط لهجمات إرهابية ضد قوة الأمم المتحدة ومحاولة شنّها. وصادرت السلطات أيضا متفجرات وأجهزة تفجير. ونسبت إلى هذه

المجموعة محاولتان خلال شهر آب/أغسطس لمهاجمة دوريات تابعة للقوة على الطريق الساحلية بين نهر الليطاني وصور، لكن المحاولتين فشلتا لأسباب فنية. وتفيد النتائج الأولية للتحقيق بأن الخلية كانت خاضعة لإمرة نفس مجموعة المقاتلين التي لها صلات بتنظيم فتح الإسلام (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وتبرز هذه الحوادث الخطر الذي تشكله العناصر المسلحة المتطرفة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على قوة الأمم المتحدة.

٩ - وما زالت التحقيقات جارية من جانب السلطات الوطنية اللبنانية والإسبانية بشأن الهجوم الذي وقع في ٢٤ حزيران/يونيه، وأودى بحياة ستة أفراد من الوحدة الإسبانية التابعة لقوة الأمم المتحدة. وتجري السلطات اللبنانية مشاورات منتظمة مع القوة. غير أن منفذي الهجوم ما زالوا حتى الآن مجهولين مطاردين، كما لم تعلن أي جهة عن مسؤوليتها عن الهجوم. وأملّي وطيد في أن تسفر جهود السلطات اللبنانية والإسبانية وكذلك جهود قوة الأمم المتحدة عن تحديد هوية المسؤولين عن هذا الهجوم الإرهابي وتقديمهم إلى العدالة.

### ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

#### ألف - احترام الخط الأزرق

١٠ - ساد الهدوء بوجه عام الحالة العسكرية والأمنية في منطقة العمليات التابعة لقوة الأمم المتحدة منذ تقديم تقرير الأخير في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/392). ولم يقع أي انتهاك لاتفاق وقف الأعمال القتالية، كما يواصل الطرفان إعلانهما بالتقيد بالاتفاق وتصميمهما على ذلك. ويسرني أن أشير إلى انخفاض عدد الحوادث على طول خط الانسحاب (المعروف أيضاً باسم الخط الأزرق) بين قوات الدفاع الإسرائيلية والجيش اللبناني، كنتيجة مباشرة لتحسن ترتيبات الاتصال والتنسيق بين الطرفين وقوة الأمم المتحدة.

١١ - وما زال التحقيق جارياً بشأن الهجوم بصواريخ الكاتيوشا على إسرائيل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقد أبلغت السلطات اللبنانية قوة الأمم المتحدة بأن لديها دلائل ملموسة وأنها تأمل في التوصل إلى تحديد هوية المسؤولين عن الهجوم.

١٢ - وأبلغت قوة الأمم المتحدة عن وقوع عدد كبير من الخروقات الإسرائيلية شبه اليومية للمجال الجوي اللبناني بالطائرات النفاثة والطائرات بدون طيار. وقد جرت بعض تلك الطلعات على علو منخفض، مخترقة جدار الصوت في مناطق مأهولة بالسكان جنوب لبنان ومشبعة الذعر والقلق في صفوفهم. وتصدّد هذه الخروقات الجوية من حدة التوتر وتضاعف احتمالات وقوع حوادث أمنية، كما وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أطلق الجيش

اللبناني النار على طائرة إسرائيلية. وقد أعرب قائد القوة وكبار ممثليّ في المنطقة، فضلاً عن عدد من الدول الأعضاء المهتمة، عن القلق إزاء هذا الوضع ودعوا إسرائيل إلى وقف هذه الخروقات الجوية. وتواصل حكومة لبنان الاحتجاج على هذه الخروقات بوصفها انتهاكاً حسيماً لسيادة لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، في حين تدافع عنها حكومة إسرائيل بوصفها تدابير أمنية ضرورية ستتواصل إلى أن يتم الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين المختطفين وأن تنفذ التدابير المنصوص عليها في الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذاً تاماً.

١٣ - كما أبلغت قوة الأمم المتحدة عن وقوع عدد من الخروقات البرية الصغيرة التي قام بها رعاة وصيادون لبنانيون محليون، لاسيما في منطقة مزارع شبعا. وكما أشرت في تقارير سابقة، قد تؤدي هذه الخروقات، التي ربما كانت غير مقصودة في بعض الأحيان، إلى وقوع حوادث وتصعيد غير مقصود للتوتر على طول الخط الأزرق، لاسيما وأن الرعاة والصيادين يحملون أسلحة شخصية في بعض الأحيان. وتسعى قوة الأمم المتحدة والجيش اللبناني إلى الحد من أنشطة الصيادين المحليين، بالنظر إلى أن وجود أفراد مسلحين غير مرخص لهم جنوب نهر الليطاني يتنافى والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٤ - وقد أبرزت في تقريرتي السابق أهمية وضع علامات مرئية على الخط الأزرق، وعلى الخصوص في المناطق الحساسة وعندما تكون هناك مسافة كبيرة بين الخط الأزرق والسياس التقني الإسرائيلي. وما زالت قوة الأمم المتحدة تعمل، مع الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية على وضع صيغة نهائية للإجراءات الفنية المتعلقة بوضع علامات أرضية على الخط الأزرق. وفي انتظار ذلك، يسرني أن أشير إلى أن القوة بدأت تنفيذ مشروع تجربي مع الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية لوضع علامات مرئية على جزء من الخط الأزرق يمتد لمسافة ستة كيلومترات في القطاع الغربي قرب علما الشعب. ووضع أول برمبل على الخط الأزرق في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ويجري أخذ قياسات لوضع مزيد من البرامبل.

## باء - ترتيبات الأمن والاتصال

١٥ - أوضحت الاجتماعات الثلاثية المنتظمة التي يعقدها قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع كبار ممثلي الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية آلية هامة لبناء الثقة بين الطرفين. إذ يبدي الطرفان التزاماً قوياً بهذه الإجراءات التي ترمي إلى معالجة قضايا تنفيذية هامة على الصعيدين الأمني والعسكري للحيلولة دون وقوع الحوادث والانتهاكات وإلى

تعزير ترتيبات الاتصال والتنسيق. بيد أن الطابع المعقد للمسائل المدرجة في جدول الأعمال يجعل أحياناً التقدم في وضع صيغة تفاهم مشترك تدريجياً وبطيئاً.

١٦ - وفي هذا الصدد، لا تزال ورقة العمل المتعلقة بالإجراءات التقنية لتعليم الخط الأزرق قيد النظر ويؤمل إنجازها جنباً إلى جنب مع المشروع التجريبي الجاري لوضع علامات مرئية تحدد الخط الأزرق على الأرض. وفي الوقت ذاته، لا تزال المناقشات بشأن ترتيبات الأمن المؤقتة لشمالي قرية العجر في حالة جمود فيما يتعلق بمسألة مدة هذه الترتيبات. ويجري قائد القوة مشاورات ثنائية لتحديد النهج المحتملة للتغلب على هذا المأزق. ولا تزال قوات الدفاع الإسرائيلية تسيطر على جزء من قرية العجر الواقعة شمال الخط الأزرق وعلى المنطقة الصغيرة المجاورة الواقعة داخل الأراضي اللبنانية، مع أنها لا تحتفظ بوجود عسكري دائم هناك. واعتباراً من منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، يسيّر الجيش اللبناني دوريات على الطريق الواقعة خارج السور المحيط بهذه المنطقة. وحسبما أشرت إليه في تقرير الأخير (S/2007/392)، فإن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان لن يكون مكتملاً وفق التزاماتها بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ما دامت قوات الدفاع الإسرائيلية باقية في شمال قرية العجر.

١٧ - واستمر تطوير وتعزيز التنسيق والاتصال بين قوة الأمم المتحدة والجيش اللبناني في جوانب كثيرة، وهو أمر أساسي لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذاً فعالاً. وقد أطلعت المجلس في تقارير السابقة على الاتصالات الواسعة بشأن المسائل التنفيذية على مختلف المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، باشر الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تسيير دوريات منسقة في أماكن شتى داخل منطقة العمليات. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعترضت واحدة من هذه الدوريات المنسقة عملية تهريب من مرتفعات الجولان في منطقة قرية شبعاء. وثبت فيما بعد أن المهربين كانوا يحاولون نقل سلع تجارية ووقود الديزل. كما أنشأت قوة الأمم المتحدة نقاط تفتيش في مواقع مشتركة مع الجيش اللبناني في نقطتي دخول شديدي الأهمية إلى منطقة العمليات على نهر الليطاني. ويجري دورياً استعراض وتعديل الأنشطة المنسقة بين قوة الأمم المتحدة والجيش اللبناني لمضاعفة الجاهزية التنفيذية للوحدات وفعاليتها وقابلية تشغيلها المشترك، مع مراعاة هياكل القيادة والتحكم القائمة.

١٨ - وتتولى قوة الأمم المتحدة حالياً تسيير نحو ٤٠٠ دورية بين دوريات مركبات وراجلة وجوية في النهار والليل، وخلال أي فترة ٢٤ ساعة وفي جميع أرجاء منطقة عملياتها في المناطق الريفية والحضرية معاً. وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ قوة الأمم المتحدة بما يزيد على ٦٠ موقعاً وبعدهد من نقاط التفتيش والمراصد المؤقتة، بما في ذلك في القرى والمناطق المأهولة.

وفي الوقت ذاته، يواصل الجيش اللبناني الاحتفاظ بأربع كتائب وبوحدة مدفعية واحدة. وقد استمرت عملية النشر الهامة هذه رغم الأعباء الإضافية التي أقيمت على عاتق الجيش اللبناني في أجزاء أخرى من البلد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في منطقة نهر الباراد. ولدى الجيش اللبناني في الوقت الحالي ما يزيد على ١٠٠ نقطة تفتيش وموقع دائم ويقوم بتسيير نحو ٦٠ دورية خلال كل فترة ٢٤ ساعة.

١٩ - واستمر أيضاً توسع نطاق التعاون والتنسيق بين قوة الأمم المتحدة والجيش اللبناني لضمان خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من عناصر مسلحة وأعتدة وأسلحة غير مصرح بها. وقد أفضت العمليات المنسقة أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى اكتشاف أسلحة وذخائر وأجهزة متفجرة تم التخلي عنها، ومنها عشر قذائف مع ثمانية فتائل إشعال وراجمة عشر عليها في منطقة مرجعيون، وخمس راجمات صواريخ مضادة للدبابات عشر عليها في منطقة الخيام. كما عشر على عددٍ من المخابئ يحتوي بعضها على راجمات صواريخ. غير أنه لم يكن هناك أية إشارات تدل على أن المنشآت قد استخدمت في الآونة الأخيرة. ويواصل الجيش اللبناني تدمير أو مصادرة جميع ما عشر عليه من أسلحة وذخائر جنوب نهر الليطاني.

٢٠ - وتؤكد إسرائيل أن حزب الله قد أعاد بناء وجوده العسكري وقدرته العسكرية، وهو يقدم بهذا أساساً شمالي نهر الليطاني، ولكن أيضاً في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة، وذلك بجلب الأسلحة عبر نهر الليطاني. بيد أنها لم تزود القوة بأي معلومات استخباراتية محددة نظراً لحساسية مصادرها. وتتولى القوة، من جانبها، وبالتعاون مع الجيش اللبناني، التحقيق فوراً في أي شكاوى تتعلق بانتهاكات مزعومة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) داخل منطقة عمليهما إذا تلقت معلومات وأدلة محددة.

٢١ - وضمان خلو منطقة جنوب الليطاني من العناصر المسلحة والأسلحة غير المرخص لها هو مسعى طويل الأجل. وتدلل الهجمات الأخيرة ضد قوة الأمم المتحدة وهجوم حزيران/يونيه الصاروخي ضد إسرائيل على وجود عناصر مسلحة معادية في منطقة العمليات أو أن هذه العناصر مازالت تجد طريقاً إليها. وبالإضافة إلى ذلك، توجد العناصر المسلحة في مخيمات اللاجئين في المنطقة وتشكل خطراً على قوة الأمم المتحدة وعلى الاستقرار في المنطقة. وهذه الحوادث تؤكد أهمية مواصلة وتكثيف جهود الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة، واستمرار توفير الدعم اللازم من المجتمع الدولي. وتعترم القوة في الوقت الحالي اتخاذ تدابير أمنية إضافية بالتنسيق مع الجيش اللبناني وبالتركيز على نقاط العبور الرئيسية على نهر الليطاني، بما في ذلك تحقيق زيادة تدريجية في عدد الدوريات المنسقة ونقاط التفتيش في مواقع

مشتركة. ويجري استعراض وتعديل أسلوب العمل، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، من أجل مضاعفة الفعالية في ضمان خلو منطقة العمليات من أي عناصر مسلحة وأسلحة غير مرخص لها.

٢٢ - ولا تزال فرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة تركز على تنفيذ عمليات ضبط بحرية في المياه الإقليمية اللبنانية لمنع دخول الأسلحة غير المرخص لها والمواد ذات الصلة. ومنذ أن تسلمت فرقة العمل البحرية مهمتها في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اعترضت واستجوبت أكثر من ١٠ ٠٠٠ سفينة. وقامت السلطات اللبنانية في الميناء بتفتيش ما مجموعه ٣٩ سفينة مشبوهة. ولم ترد أية تقارير عن تهريب للأسلحة عبر البحر.

٢٣ - وينبغي الإشارة إلى أن تحسين قدرات الجيش اللبناني، بما في ذلك عناصره البرية والبحرية معاً، هو أمر حاسم الأهمية للتنفيذ الفعال للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، فإن الهدف العام لقوة الأمم المتحدة هو مساعدة الجيش اللبناني وقواته البحرية على الاضطلاع بمراقبة أمنية فعالة لمنطقة عمليات البعثة وللمياه الإقليمية اللبنانية، على التوالي. ومراعاة لهذا الهدف، نظمت قوة الأمم المتحدة والجيش اللبناني عدداً من حلقات العمل والعمليات التدريبية المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجالات منها البحث والإنقاذ، والإصابات الجماعية، والدعم اللوجستي البحري والدوريات المنسقة، ووضعت خطة تدريبية مشتركة لمناورات منسقة قادمة. وأخذ تنفيذ أنشطة التدريب التي تضطلع بها فرقة العمل البحرية للتدريب مع البحرية اللبنانية يؤدي نتائج مشجعة. وينبغي أن يمكن تحسين قدرات البحرية اللبنانية من اضطلاعها تدريجياً ببعض المسؤوليات والمهام التي تؤديها حالياً فرقة العمل البحرية.

٢٤ - وحسبما ذكرت في تقارير سابقة، فإن الجيش اللبناني سيحتاج إلى دعم دولي هام إذا ما أريد له أن يصبح قوة أكثر مقدرة وأفضل تجهيزاً. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت عناصر الجيش والبحرية اللبنانية بعض المساعدة الدولية، بما فيها الذخائر والمركبات، على أساس ثنائي. ومن الضروري تقديم المزيد من المساعدة بشأن التزويد بالوقود والمركبات والأسلحة والذخائر والرادارات والطائرات العمودية ومعدات المراقبة، بما في ذلك أجهزة الرؤية الليلية. وستحتاج البحرية اللبنانية إلى تجهيزات بحرية مناسبة، تشمل زوارق حفر السواحل والقدرة على إقامة تنظيم لمعلومات الرادار الساحلي، وكذلك زيادة التدريب.

٢٥ - وكان التنسيق العام مع قوات الدفاع الإسرائيلية جيداً وتُبقي قوة الأمم المتحدة على مكتب اتصال يعمل بموظفين اثنين في مقر القيادة الشمالية لقوات الدفاع الإسرائيلية في

زيقات. ويجري الآن تشغيل خط مباشر يربط بين قائد قوة الأمم المتحدة ونظرائه في قوات الدفاع الإسرائيلية، مع أنه لم يجر بعد إنشاء مكتب للاتصال في تل أبيب. وأحث على إنشاء مكتب الاتصال هذا في أسرع وقت ممكن لتيسير الاتصال والتنسيق مع مقر قوات الدفاع الإسرائيلية ووزارة الدفاع الإسرائيلية والسلطات المعنية الأخرى.

٢٦ - وتحتفظ قوة الأمم المتحدة بصلات وثيقة مع السكان المحليين وتزودهم بالمساعدة الإنسانية، بما فيها الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان، وبالمساعدة البيطرية، وبالأعمال الهندسية وأعمال البناء وإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى قوة الأمم المتحدة تنفيذ عدد من المشاريع المجتمعية الممولة من ميزانيتها. ويقوم كل من العنصرين العسكري والمدني في قوة الأمم المتحدة بصلات منتظمة مع السلطات المحلية وزعماء المجتمعات المحلية لزيادة تفهمهم للأنشطة والعمليات التي تُكلف قوة الأمم المتحدة بتنفيذها على الأرض، ولمعالجة ما لديهم من شواغل. وفي الوقت ذاته، تُدخل القوة التعديلات اللازمة على أسلوب عملها بهدف التقليل إلى الحد الأدنى من إزعاج السكان المدنيين. فالحفاظ على صلات جيدة مع السكان المحليين هو أمر بالغ الأهمية إذا ما أرادت القوة أن تنفذ بنجاح القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن المتوقع أن يواصل النشر المقرر لكل من وحدات التعاون المدني - العسكري ووحدات التوعية المجتمعية تعزيز صلات القوة بالسكان المحليين.

## جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٢٧ - أشرت في تقرير الأخير إلى ما ورد من تقارير عما يشته به من قيام عناصر مسلحة من حزب الله بإنشاء مرافق جديدة شمال نهر الليطاني وفي سهل البقاع حيث تضطلع الحكومة اللبنانية بمسؤولية كاملة عن الأمن. ويبدو أن إنشاء هذه الهياكل الأساسية مستمر حسب التقارير التي لفتت الحكومة الإسرائيلية انتباهي إليها مؤخراً. ولم ينف حزب الله أياً من هذه الاتهامات.

٢٨ - ووفقاً للحكومة الإسرائيلية، أعاد حزب الله تسليح نفسه ليرتقي بمسوى هذا التسليح إلى أعلى ما كان عليه قبل اندلاع صراع العام الماضي. وهي تدعي أن قوة حزب الله من الصواريخ البعيدة المدى تتمركز في مناطق شمال نهر الليطاني، وأن معظم إمداداته الجديدة بالصواريخ، بما فيها المئات من صواريخ زلزال وفجر التي يصل مداها إلى ٢٥٠ كم، يمكنها من الوصول إلى تل أبيب وإلى نقاط جنوبها. كما تزعم إسرائيل أن حزب الله قد ضاعف ثلاث مرات من عدد قذائفه أرض - بحر من طراز C-802 وأنشأ وحدة دفاع جوي مسلحة بقذائف أرض - جو. وتقول إسرائيل إن طبيعة الأسلحة التي يسيطر عليها حزب الله وعددها يشكلان تهديداً استراتيجياً لأمنها وسلامة مواطنيها.

٢٩ - ويبدو أن العديد من الخطابات التي ألقاها حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في الأشهر القليلة الفائتة تؤكد هذه الادعاءات الإسرائيلية. والتقارير عن إعادة التسلح هي مدعاة قلق كبير من أن يشكل ذلك تحديات خطيرة لسيادة لبنان واستقراره واستقلاله ولتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويقول كبار المسؤولين في حزب الله إن تعليقات حسن نصر الله قد أدلى بها لتكون بمثابة رادع للعدوان وليس تهديدا لإسرائيل.

٣٠ - وقد ذكرت في تقرير الأحيير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2007/629) التحدّي المباشر، الذي تمثّل في أعمال تنظيم فتح الإسلام، لسيادة الدولة اللبنانية واستقرارها. وأفادت الحكومة اللبنانية بأن أكثر من ٢٠٠ مقاتل لبناني وغير لبناني من تنظيم فتح الإسلام قد احتجزوا واستجوبوا. ويعتبر اعتزامهم الجلي شن هجمات أخرى في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومواصلتهم تفويض استقرار البلد السياسي، بمثابة رسالة تذكير قوية بالتهديد الذي تشكّله هذه المجموعة وغيرها من المجموعات على سيادة لبنان المعرضة للتحديات أصلا، حسبما يرد بالتفصيل في تقرير المذكور أعلاه، عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأشار إلى الموقف الإيجابي لممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان المتمثل في شجب أعمال تنظيم فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين، وفي دعمه التام لاستقرار الدولة اللبنانية وسيادتها.

٣١ - وكما ورد أيضا في تقرير الأحيير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، هناك تقارير تفيد بازدياد التنظيم والتعبئة والتدريب المسلح ضمن صفوف الأطراف اللبنانية في سياق الوضع السياسي المتدهور. وفي هذا الصدد، أحيط علماً بالتصميم الذي أبداه رئيس مجلس الوزراء، فؤاد السنيورة، في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والموجهة إليّ، على أن تظل جميع الوكالات الأمنية الحكومية يقظة وعاقدة العزم على وقف هذه الأنشطة في صفوف كل الفئات والأطراف السياسية على قدم المساواة.

٣٢ - وبالإشارة إلى الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فيني لا أزال أعتقد أن نزع سلاح حزب الله والمليشيات الأخرى عبر عملية سياسية يتولى زمامها اللبنانيون وتؤدي إلى إعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية بالكامل على جميع أراضي لبنان بحيث يخلو من السلاح فيما عدا السلاح الموجود بموافقة الحكومة اللبنانية، وبحيث لا تقوم فيه سلطة سوى سلطة هذه الحكومة. وفي حين تبقى مسألة نزع سلاح حزب الله مفتوحة ومحور نقاش سياسي، فإنه لم يحرز أي تقدم بشأنها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد زادت الأزمة السياسية المستمرة من تعقيد فرص توفير زخم لهذه المسألة.

## دال - الحظر المفروض على الأسلحة

٣٣ - يساورني القلق إزاء الادعاءات المستمرة المتعلقة بمحدوث خروقات للحظر المفروض على الأسلحة عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وزعمت حكومة إسرائيل أن نقل أسلحة متطورة من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية إلى حزب الله عبر هذه الحدود مستمر إلى درجة أن حزب الله قد أعاد تسليح قواته على نطاق أوسع وبدرجة أكثر تطوراً مقارنة بما كان عليه في الماضي.

٣٤ - ويشير رئيس الوزراء اللبناني، في رسالته الموجهة إلي والمؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، إلى أنه "أفيد عن نقل كميات كبيرة من الأسلحة من سورية خلال حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦ وربما خلال الفترة التي تلتها ليتم وضعها في متناول بعض الأطراف القريبة من سورية". واستمرت حكومة الجمهورية العربية السورية في إنكار أي ضلوع لها في ارتكاب خروقات للحظر المفروض على الأسلحة.

٣٥ - وكررت الحكومة اللبنانية التأكيد على اهتمامها الأساسي بكفالة بسط سيطرتها على كامل حدودها ومنع التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر والأفراد إلى البلاد. وأعلن وزير الدفاع اللبناني وقائد الجيش اللبناني عن تصميمهما التحقيق في الادعاءات التي تفيد بتهريب أسلحة وطلباً مرة أخرى إطلاع الحكومة على الأدلة التي تدعم هذه المزاعم أو تقديم هذه الأدلة عن طريق الأمم المتحدة.

٣٦ - وكما وردت الإشارة في تقريرتي الذي قُدم مؤخراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لا تزال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة تحتفظان بمواقع عسكرية على طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية التي أُفيد بأن عدداً من مقاتلي تنظيم فتح الإسلام دخلوا عبرها إلى لبنان بشكل غير قانوني. وهذا الوضع الشاذ يعطي عملياً لهذه الجماعات سيطرة فعلية على الحدود على حساب سيادة لبنان وسلامة أراضيه، كما يدل مرة أخرى على حاجة لبنان لأن يكفل لبنان بسط كامل سيطرته على حدوده.

٣٧ - وقد رحّب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29) بتوصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، كما طلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الحكومة اللبنانية، بتقييم تنفيذ هذه التوصيات وموافاة المجلس بانتظام بمعلومات مستكملة عن ذلك. ويعطي هذا التقرير أول تقييم أضعه في هذا الشأن.

٣٨ - وإني لأجد بوادر مشجعة فيما أُحرز من تقدم أولي في تنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية. ففي ٢٨ تموز/يوليه، قرر مجلس الوزراء اللبناني إنشاء قوة مشتركة

على الحدود في سياق المشروع التجريبي الذي تتولى ألمانيا قيادته على طول حدود لبنان الشمالية مع الجمهورية العربية السورية. وتجمع القوة المشتركة على الحدود بين عناصر من الأجهزة الأمنية الرئيسية الأربعة المسؤولة عن إدارة الحدود وأمنها، وهي الجيش اللبناني الذي سيعين قائداً للقوة المشتركة، وقوى الأمن الداخلي التي ستعين نائب قائدها، والأمن العام، والجمارك. ويتمشى هذا الهيكل المتكامل مع التوصية الرئيسية الصادرة عن الفريق المستقل والقاضية بإنشاء وحدة متنقلة تضم عناصر من أجهزة متعددة، كما أنه زاد تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية اللبنانية.

٣٩ - وستطلع القوة المشتركة على الحدود بمسؤولية مراقبة وضبط حدود لبنان الشمالية مع الجمهورية العربية السورية لكفالة حصر مرور جميع البضائع بالمعايير القانونية وحدها، مما يمنع تهريب الأسلحة والذخائر والمواد المحظورة بإنشاء نقاط مراقبة دائمة ومتنقلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعتمد القوة المشتركة على تقنيات معززة في مجال الاستخبارات والتحليل، بناء على توصية الفريق المستقل، لكفالة مراقبة الحدود الشمالية كما ستستخدم قوة تدخل سريع للاضطلاع بمهمتها. وسيقدم لها الدعم في عملها مركز للعمليات كما ستقدم لها التوجيه وحدة مشتركة للاستخبارات والتحليل. ومن المتوقع أن تبدأ القوة المشتركة عملها بشكل كامل مع بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ عندما تكون مرحلة تنفيذ المشروع التجريبي قد نُفذت تماماً. ويعد هذا التعزيز للتكامل بين الأجهزة الأمنية اللبنانية والتوسع في استخدام تحليل المخاطر والقدرة على التدخل السريع أموراً ضرورية لإنشاء نظام متكامل تماماً لإدارة الحدود. ومن المتوقع، إثر مرحلة تقييم سيجري خلالها استعراض أداء القوة المشتركة، أن يجري توسيع نطاق ولايتها لكي تشمل حدود لبنان الشرقية مع الجمهورية العربية السورية.

٤٠ - وواصل فريق من الخبراء الدوليين بقيادة ألمانيا تقديم الدعم التقني وبرنامج تدريب واسع النطاق للأجهزة الأمنية الأربعة. ويشكل هذا جزءاً من الجهود الدولية والشاملة لتعزيز قدرة لبنان على إدارة حدوده.

٤١ - وقد جرى تنفيذ بعض التحسينات التقنية على طول حدود لبنان الشرقية مع الجمهورية العربية السورية عن طريق تركيب ماسح ضوئي، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، عند المعبر الحدودي الرسمي في منطقة المصنع. وفي الوقت نفسه، حافظ الجيش اللبناني على انتشاره على طول حدود لبنان الشرقية مع الجمهورية العربية السورية حيث يقوم بدوريات ثابتة ومتنقلة.

٤٢ - وفي حين أني أحد بؤادر مشجعة في تصميم الحكومة اللبنانية على المضي قدماً في هذه المسألة، إلا أنه لا يزال يتعين تنفيذ جوانب أساسية من توصيات الفريق المستقل. وأشير،

بوجه خاص، إلى الحاجة إلى بسط السيطرة الكاملة والمطلقة على المعابر الحدودية، واتخاذ تدابير إلزامية موحّدة للتدقيق، واعتماد آليات لمكافحة الفساد، وتعديل الهياكل الأساسية، وإنشاء معابر حدودية محلية إضافية، ونقل المعابر الحدودية الموجودة إلى الخط الحدودي، وتقديم برامج اجتماعية اقتصادية كبديل لاعتماد الأسر على التهريب. وأنه لأمر بالغ الأهمية أن يواصل لبنان تنفيذ توصيات الفريق المستقل بالكامل بغية تعزيز الترتيبات الأمنية على طول حدوده عن طريق استخدام نظام متكامل لإدارة الحدود.

٤٣ - وتتحقق الإدارة الفعالة للحدود على أفضل وجه عن طريق عملية ثنائية. وأشار هنا إلى رسالة نائب وزير الخارجية السوري المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر التي يصف فيها التدابير التي اتخذتها الجمهورية العربية السورية على طول حدودها مع لبنان. على أنه لا تتوفر لدى الأمم المتحدة الوسائل التي تمكنها من التأكد، بشكل مستقل، من المعلومات الواردة في الرسالة.

#### هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٤ - منذ تقديم تقرير الأخير إلى مجلس الأمن، حدّد مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان ٢٥ موقعا إضافيا جديدا من المواقع التي قُصفت بالقنابل العنقودية. وتم تسجيل ما مجموعه ٩٥١ موقعا قُصفت بالقنابل العنقودية، مما نشر هذه القنابل في منطقة تتجاوز مساحتها ٣٨ مليون متر مربع. ونتيجة للجهود المشتركة بين الجيش اللبناني و ١٦ فريقاً تابعاً لقوة الأمم المتحدة و ٦١ فريقاً لتطهير مناطق القتال تعاقبت معها الأمم المتحدة بتمويل ثنائي، وتعمل في إطار التنسيق الذي يتولاه مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان، تمّ تطهير ٤٠ في المائة من إجمالي الذخائر السطحية و ٢١ في المائة من الذخائر المدفونة دون السطح، وقد تم تدمير أكثر من ١٣٢ ٠٠٠ من الذخائر العنقودية غير المتفجرة.

٤٥ - ومنذ أن قدّمت تقرير الأخير إلى مجلس الأمن، أصيب خمسة مدنيين من جرّاء ذخائر عنقودية وقتل اثنان، بينهما الطفل علي دقدوق البالغ من العمر ست سنوات. وإضافة لذلك، وخلال نفس الفترة، قُتل خبير في إزالة الألغام من الوحدة الفرنسية التابعة لقوات الأمم المتحدة وثلاثة مدنيين من خبراء تطهير ساحة القتال بينما كانوا يزيلون الذخائر العنقودية. ومنذ نهاية حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصيب ما مجموعه ١٨٥ مدنياً و ٣٢ من عمالي إزالة الألغام وقُتل ٢٥ مدنياً و ١٣ من عمالي إزالة الألغام.

٤٦ - ويؤسفني أن أبلغ مرة أخرى أن حكومة إسرائيل لم تستجب بعد للطلبات المتكررة التي تقدم بها كبار المسؤولين في الأمم المتحدة للحصول على معلومات البيانات بشأن مواقع

ضربات الذخائر العنقودية التي استُخدمت أثناء الصراع في عام ٢٠٠٦. وتتسم هذه البيانات بأهمية كبرى ومن شأنها أن تعزز إلى درجة كبيرة من وتائر عمليات إزالة هذه الذخائر في جنوب لبنان وأن تقلل عدد الحوادث التي يتعرض لها المدنيون وخبراء إزالة الألغام على حد سواء. وأناشد حكومة إسرائيل، مرة أخرى، أن تزود الأمم المتحدة بهذه المعلومات الضرورية التي يمكن أن تنقذ الأرواح.

#### واو - الجنديان المخطوفان والمعتقلين

٤٧ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أطلقت إسرائيل سراح مدني لبناني يُزعم بأن له صلات بحزب الله كان قد اعتُقل أثناء الحرب، كما سلّمت رفات اثنين من أعضاء حزب الله قتلاً أثناء المعارك. وعلى الجانب اللبناني، فإن رفات مواطن إسرائيلي غرق في البحر المتوسط مقابل حيفا ثم انتشله عناصر من حزب الله بعد أن حفره التيار إلى الشاطئ شمالاً، قد سلّم إلى عائلته. بالإضافة إلى ذلك، قدم حزب الله معلومات أولية بشأن مسائل إنسانية أخرى ذات صلة بهذه الترتيبات.

٤٨ - ولاقت هذه الخطوات ترحيباً واسعاً على اعتبار أنها تشكّل خطوات مشجّعة تعكس حسن النوايا. وأعربُ عن أمني وتوقعاتي الراسخة بأن تشجع هذه الخطوات على بذل المزيد من الجهود الحاسمة لكي تتم، في نهاية المطاف، تلبية الجوانب الإنسانية في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٩ - وكما أكدت في تقاريري السابقة بهذا الشأن، ليس ثمة تبرير للإصرار على مطالب تتخطى بوضوح إطار هذا القرار. بالإضافة إلى ذلك، يجب، وبدون مزيد من التأخير، إيجاد حل للقضايا الأكثر حساسية المتصلة بالمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل.

٥٠ - ويتوقع المجتمع الدولي بشدة، أكثر من أي وقت، تلبية المطالب الإنسانية الواردة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المخطوفين على نحو السرعة، بل ويطلب بذلك بشدة.

#### زاي - ترسيم الحدود

٥١ - طلب إلي مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن أضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وقراري المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا.

٥٢ - وقد واصلت التأكيد لحكومتَي الجمهورية العربية السورية ولبنان أن التحديد النهائي لحدودهما المشتركة مهم للتعایش السلمي وحسن الحوار بينهما. ودعوت الحكومتين على السواء إلى التعجيل باتخاذ التدابير، تمشياً مع القانون الدولي، للتوصل إلى اتفاق بشأن حدودهما المشتركة. وستشكل إعادة تنشيط لجنة الحدود اللبنانية - السورية على نحو ما اقترحه الرئيس الأسد في اجتماعي معه في دمشق في ٢٤ نيسان/أبريل خطوة في الاتجاه الصحيح. وصرّح الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، في رسالته المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بأن مسؤولي مراقبة الحدود السوريين واللبنانيين اجتمعوا في اثني عشرة مناسبة خلال الفترة من ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. إلا أن حكومة لبنان أبلغتني بأن جداول أعمال هذه الاجتماعات لم تتناول مسألة تعيين الحدود.

٥٣ - وأحاط مجلس الأمن علماً في بياناته الرئاسية المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2006/52) و S/PRST/2007/12 و S/PRST/2007/29) بالجهود التي بذلتها من أجل بدء عملية ترمي إلى دراسة الآثار المتعلقة برسم الخرائط والآثار القانونية والسياسية والتي تترتب على الاقتراح المؤقت الوارد في خطة النقاط السبع المقدمة من حكومة لبنان بشأن منطقة مزارع شبعا، وأعرب عن تقديره لتلك الجهود. وما زلتُ أعمل في هذا الصدد. ويسرني أن أبلغ بأن رسام الخرائط الأقدم، بناء على أفضل المعلومات المتاحة، قد توصل إلى وضع تحديد مؤقت لمنطقة مزارع شبعا، ويرد تفسيره أدناه. وينبغي للمجلس أن يلاحظ أن هذه العملية لا ترمي إلى ترسيم الحدود الدولية فيما يتعلق بمزارع شبعا بل يُتوقع منها أن تساعد لبنان والجمهورية العربية السورية في جهودهما الرامية إلى الاتفاق بشأن حدودهما المشتركة.

### منطقة مزارع شبعا

٥٤ - كما ذكر سابقاً، عينت في العام الماضي رسام خرائط أقدم يتولى الريادة في استعراض وتحليل مجموعة شاملة من وثائق وخرائط المحفوظات التي قدمتها الحكومة اللبنانية بشأن مزارع شبعا. وترد قائمة بالمواد الواردة في التقرير اللبناني في المرفق ١. وتركّز عمل رسام الخرائط على التوصل إلى تحديد دقيق لمنطقة مزارع شبعا.

٥٥ - وأود الإشارة هنا إلى أن الجمهورية العربية السورية لم ترد بعد على طلبي المقدم رسمياً في رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لوثائق معينة من شأنها أن تساعد في دقة رسم الإحداثيات الجغرافية للخط ذي الصلة بالموضوع.

٥٦ - ولاحظت في تقريرها الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن حكومة إسرائيل أعربت عن استعدادها للموافقة على طلي المتمثل في تمكين رسام الخرائط الأقدم من القيام بزيارة. وجررت هذه الزيارة في ٥ أيلول/سبتمبر. وخلالها، تمكن رسام الخرائط الأقدم من تكوين انطباع قائم على الرؤية لفيزيوغرافية المنطقة، ولا سيما تشكيلة منحدر وادي العسل. وكانت هذه العملية مفيدة من حيث أن الاستعراض المرئي كان متسقاً مع نتائج تحليل البيانات التي قدمتها الحكومة اللبنانية.

٥٧ - ومن الناحية الإدارية، تقع قرية شبعاء في الطرف الشرقي لقضاء حاصبيا. وتسود في المنطقة بيئة قاسية، تتسم بفقر التربة وشح موارد المياه؛ وبالتالي فسكانها قليلون. وتقع القرية قرب خط صدع يشكل معلما ماديا كبيرا في المنطقة. ويمتد هذا الصدع من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي، حوالي ٢٠ كيلومترا شمال القرية وجنوبها على السفوح الغربية لجبل الشيخ. ويتسم المسار الرئيسي للصدع بوجود واديين. ففي شمال شبعاء يوجد وادي عيون جنعم، الذي يمتد نحو الجنوب الغربي ثم يتجه غربا جنوب القرية مباشرة. واعتبارا من هذه النقطة يتغير اسم الوادي ليصبح وادي شبعاء. ويوجد جنوب شبعاء وادي العسل الذي يبدأ من المنحدرات الجنوبية الغربية لجبل الشيخ ويجري غربا نحو بلدة مزرعة برعشيت السابقة، الواقعة على بعد حوالي أربعة كيلومترات جنوب شبعاء.

٥٨ - ويشير مصطلح مزارع شبعاء عموما إلى القرى السابقة ومناطق الرعي وبعض الأراضي الزراعية الواقعة جنوب غرب قرية شبعاء، على المنحدرات الغربية لوادي العسل وعلى المنحدرات الجنوبية لجبل روس وجبل السماق. وبناء على المعلومات المتاحة، خلص مؤقنا رسام الخرائط الأقدم إلى أن منطقة مزارع شبعاء تمتد نحو الشمال الشرقي من قرية مغر شبعاء ونحو الشمال الغربي من وادي العسل. وبالتالي، من الممكن التأكيد أن استعراض الأدلة الأخيرة وتحليلها يمكن أن يشكل أساسا لوضع تحديد مؤقت للنطاق الجغرافي لمنطقة مزارع شبعاء على النحو التالي: تبدأ من النقطة الفاصلة للخط الفرنسي لعام ١٩٢٠ الواقع جنوب قرية المجيدية مباشرة؛ وتمتد من هناك نحو الجنوب الشرقي على طول حدود عام ١٩٤٦ لمغر شبعاء إلى أن تصل إلى محور وادي العسل؛ ومن هناك تتبع محور الوادي نحو الشمال الشرقي إلى أن تصل إلى قمة الجبل الواقع شمال قرية مزرعة برعشيت السابقة وتتصل بخط عام ١٩٢٠.

## رابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٩ - على نحو ما لاحظتُ في تقريرِي السابق (S/2007/392)، بلغت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستوى عالياً من الجاهزية التنفيذية ويمكن القوام والنشر الحاليان القوات من الاضطلاع بفعالية بالمهام الموكولة إليها في كامل منطقة العمليات.

٦٠ - وعلى خلفية الهجمات المرتكبة ضد قوة الأمم المتحدة وفي ضوء استمرار التهديدات التي تشكلها بعض المجموعات المقاتلة، فإني أولي أقصى الأهمية لاستخدام تدابير الحد من المخاطر لتعزيز أمن وسلامة أفراد البعثة العسكريين وموظفيها المدنيين ومنشآتها. وقد أيد مجلس الأمن هذه التدابير في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس (S/PRST/2007/29) فضلاً عن قراره ١٧٧٣ (٢٠٠٧).

٦١ - وفي الوقت نفسه، تواصل قوة الأمم المتحدة تعزيز منشآتها في كامل منطقة عملياتها، وكذلك في بيروت، وهي بصدد تنفيذ إجراءات أمنية معززة ونشر معدات إضافية خاصة بحماية القوة وأمن الموظفين المدنيين لصالح جميع أفرادها العسكريين والمدنيين. وتنكب حالياً إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، على كفالة إمداد قوة الأمم المتحدة بالعتاد الإضافي الكافي الذي تحتاجه على وجه السرعة، بما في ذلك المعدات الخاصة بكشف الأجهزة المتفجرة المتحكم فيها من بعد وتعطيلها، وبالقدرة على إجراء التحقيقات الخاصة. كما تنظران في إمكانية نشر طائرات بلا طيار، يمكن أيضاً أن يستخدمها الجيش اللبناني، كوسيلة إضافية للحد من المخاطر المحدقة.

٦٢ - وقد استلزم الظروف التي أنشئت فيها قوة الأمم المتحدة بشكلها الموسع حديثاً اتخاذ تدابير ابتكارية أدت إلى إنشاء الخلية العسكرية الإستراتيجية في مقر الأمم المتحدة وفرقة العمل البحرية قبالة ساحل لبنان. وكان هذين العاملين أثرهما الحاسم في نجاح تنفيذ ولاية القوة على مدى الإثنى عشر شهراً الأخيرة. وبناء على طلب الجمعية العامة، قدمت في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تقييماً مؤقتاً للخلية العسكرية الاستراتيجية (A/61/883)، سيستكمل في أوائل العام المقبل باستعراض أكثر شمولية.

٦٣ - وفي الوقت نفسه، تُجري إدارة عمليات حفظ السلام تحليلاً يتعلق بمدى توافر العدد الكافي من السفن لأداء مهام فرقة العمل البحرية وذلك لكفالة تجهيز الأصول البحرية للبعثة على النحو الأمثل لتضطلع بمهامها البحرية، على نحو ما طلبته الحكومة اللبنانية عقب اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٤ - وفي هذا الصدد، أهيب بالبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة أن تقدم ما تبقى من الاحتياجات المعلقة اللازمة للقوة. وبالإضافة إلى ذلك، غادرت قوة الأمم المتحدة على مدى الأشهر الأخيرة عدة جهات مساهمة بالقوات والأصول البحرية أو قلصت وجودها أو أعلنت عن مغادرتها. ورغم أنني أعرب لها عن امتناني للأدوار التي اضطلعت بها، فإنني قلق من أن مغادرتها ستترك فجوة في الموارد البرية والبحرية لقوة الأمم المتحدة.

## خامسا - ملاحظات

٦٥ - لقد جلب نشر وأنشطة الجيش اللبناني قوة الأمم المتحدة المعززة في جنوب لبنان قدرا هاما من الاستقرار إلى المنطقة حيث حال دون تكرار الأعمال القتالية على طول الخط الأزرق. وأنا ممتن للبلدان الثلاثين المساهمة بقوات التي جعلت هذا ممكنا. لقد كانت قوة الأمم المتحدة ناجحة في تنفيذ عدد من الأهداف الأساسية الواردة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا السياق، أشدد على ضرورة استمرار دعم قوة الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزام بالمساهمة بالقوات والمعدات اللازمة لتمكين القوة من القيام بجميع الأنشطة المتصلة بولايتها في البر والبحر بشكل يتسم بالكفاءة. وقد أكد مجلس الأمن في قراره ١٧٧٣ (٢٠٠٧) أيضا على ضرورة أن تكون رهن إشارة قوة الأمم المتحدة جميع الوسائل والمعدات اللازمة لتنفيذ ولايتها. وإنني لأدرك الطلب المتزايد على المساهمين بقوات مع توسع نطاق وحجم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أماكن أخرى من العالم، لكنني أشدد على أنه لقوة الأمم المتحدة الاحتفاظ بقدراتها الحالية والبقاء في كامل قوتها يتسم بأهمية حاسمة.

٦٦ - وفي الوقت نفسه، يبقى الدعم الدولي للجيش اللبناني أساسيا لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا ناجحا. فمنذ اتخاذ هذا القرار، نفذ الجيش اللبناني مجموعة حاسمة من المهام: انتشاره التاريخي في جنوب لبنان؛ ودوره على طول الحدود اللبنانية السورية؛ والتصدي لعدة أزمات أمنية عصفت بلبنان. لقد تصدى الجيش بفعالية لهذه الطلبات المتزامنة في ظل تقييدات نقص الموارد وتحميله فوق طاقته. وأحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه الثنائي للجيش اللبناني لمساعدته في دوره بصفته العمود الفقري لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٧ - ومن دواعي تشجيعي أن التعاون بين قوة الأمم المتحدة والجيش اللبناني تعزز أكثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بطرق منها إنشاء نقاط تفتيش في مواقع مشتركة وتنسيق الدوريات واتخاذ تدابير لزيادة سرعة الاستجابة للأنشطة العدائية المحتملة. وينبغي زيادة هذه الأنشطة عددا ونطاقا.

٦٨ - وخلال الشهور الماضية، ألحق الجيش اللبناني، عبر مواجهة دامية وضعتها في نهر البارد في مواجهة إرهابيي تنظيم فتح الإسلام، الهزيمة بتهديد كبير لاستقرار البلد وسيادته. وبذلك، برز الجيش اللبناني كدعم للاستقرار والدفاع عن الأرض في وقت تزايد فيه التقلب السياسي في لبنان. وأود أن أوجه التحية للجنود المائة والثمانية والستين الذين دفعوا أرواحهم خدمة لبلدهم والإعراب عن امتناني للبلدان التي قدمت الدعم للجيش اللبناني خلال هذه التحديات. بيد أنه من الأساسي، كما ثبت خلال القتال في نهر البارد، تعزيز قدرات الجيش اللبناني بالمعدات والأسلحة ذات الصلة.

٦٩ - بعد أربعة أشهر من الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة ستة من عناصر حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة، لا يزال يساورني قلق بالغ إزاء سلامة وأمن أفراد البعثة. وأحث جميع الأطراف على أن تفني بالتزامها باحترام سلامة وأمن جميع أفراد القوة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة، بطرق منها تفادي أي مسار عمل قد يعرض موظفي الأمم المتحدة للخطر وكفالة منح قوة الأمم المتحدة حرية كاملة للتنقل داخل منطقة عملياتها. وأحث الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني على مواصلة تقديم جميع ما يلزم من الدعم لقوة الأمم المتحدة.

٧٠ - وأشير إلى التعاون الجيد الذي لقيته قوة الأمم المتحدة من الجيش اللبناني ومن قوات الدفاع الإسرائيلية في إطار اجتماعات الآلية الثلاثية الأطراف، ولا سيما فيما يتصل بالمشروع التجريبي لتعليم الخط الأزرق بصورة مرئية. ومن دواعي سروري التقدم الأولي المحرز في تعليم الخط الأزرق بصورة مرئية على الأرض. وسيساعد القيام بذلك على بناء الثقة ويخفف التوتر ويساهم في الحد من الحوادث والانتهاكات غير المقصودة للخط الأزرق. وأشجع الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية على مواصلة هذا المسعى الهام مع قوة الأمم المتحدة بطريقة بناءة ومرنة.

٧١ - على أنه لا يزال يساورني القلق من عدم قدرة الطرفين على إيجاد طريقة للمضي قدما في قضية الجزء الشمالي لقرية العجر التي تواصل قوات الدفاع الإسرائيلية احتلالها انتهاكا لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويمكن أن يصبح عدم إحراز تقدم في هذه القضية مصدرا للتوتر وينطوي على احتمال وقوع حوادث في المستقبل. وأحث كلا من الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية على العمل بطريقة بناءة مع قائد قوة الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لهذه القضية.

٧٢ - إن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمجال الجوي اللبناني ليست مجرد انتهاكات متكررة لقرارات مجلس الأمن، وإنما تقوض أيضا مصداقية الأمم المتحدة وكذلك الجيش

اللبناني في عيون السكان المحليين وتضر بالجهود الرامية إلى التخفيف من التوتر وبناء الثقة وتوطيد استقرار الحالة في جنوب لبنان. وأدعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف انتهاكاتها الجوية وأهيب بجميع الأطراف التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واحترام الخط الأزرق برمته.

٧٣ - وعلى نحو ما شددت عليه في تقريره الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2007/629)، لا يزال يساورني القلق بشأن الظروف التي تواجه المشردين الفلسطينيين من مخيم نهر البارد، وبسبب الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل عام. وإنه لمن اللازم استمرار التعاون الوثيق الذي استقر بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية توخياً لصالح اللاجئين الفلسطينيين. وأشيد بكل من الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية على دورهما في استعادة الأمن في المخيمات، لكنني أهيب بهما اتخاذ تدابير ملموسة وفورية تحقيقاً لتحسين كبير في الأحوال التي يعيش في ظلها السكان اللاجئون دون المساس بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني في نهاية المطاف. وأدعو الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء لنداءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا) والحكومة اللبنانية، فهناك نقص خطير في تمويل، تقديم المساعدة العوئية الفورية للسكان المشردين من مخيم نهر البارد وإعادة بنائه.

٧٤ - وأعرب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29)، عن قلقه إزاء أي ادعاءات بإعادة تسليح جماعات ومليشيات لبنانية وغير لبنانية وكرر التأكيد على أنه لا ينبغي بيع الأسلحة وما يتصل بها من مواد للبنان أو إمداده بها إلا بترخيص من حكومته. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن قلقه إزاء البيان الذي أدلى به حزب الله وأفاد فيه بأنه لا يزال يحتفظ بالقدرة العسكرية التي تمكنه من إصابة أي بقعة في إسرائيل، ودعا جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإدلاء ببيانات وعن القيام بأنشطة من شأنها أن تهدد وقف الأعمال القتالية. ولا يزال يساورني القلق بشأن التقارير المتواصلة التي تشير إلى خروقات للحظر المفروض على الأسلحة مما بعد انتهاكا جسيما لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولجميع الدول الأعضاء في المنطقة، وبخاصة الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، مسؤولية أساسية في هذا الصدد. فهذه الانتهاكات تهدد بأن تزيد من زعزعة استقرار لبنان والمنطقة برمتها. وللجمهورية العربية السورية مسؤولية مشتركة في مراقبة حدودها مع لبنان وتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأوصي بأن تتخذ الجمهورية العربية السورية خطوات ملموسة للعمل وفق نواياها المعلنة للعمل مع الحكومات الأوروبية في مجال تحسين أمن الحدود وبخاصة

مواصلة تطوير آلية، إما مع الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، لتعزيز المرافق والترتيبات التقنية على طول الحدود المشتركة بين البلدين. فهذه الترتيبات ستكون مفيدة لأمن كلا البلدين.

٧٥ - وقد كان لاحتفاظ حزب الله بمياكل أساسية في مجال الأسلحة بمعزل عن الدولة أثر سلبي على الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية في تأكيد سيطرتها الحصرية على جميع الأراضي اللبنانية، وفقاً لأحكام قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فمع كوني مقتنعاً بأن التقدم بشأن هذه القضية ينبغي أن يحرز من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية، فإن التصدي لهذا العامل ينبغي ألا يتأخر. وتظل معالجة مسألة نزع سلاح حزب الله على درجة حاسمة من الأهمية بالنسبة لسط سلطة الحكومة اللبنانية على جميع أراضيها.

٧٦ - وسيبقى أمن وسيادة لبنان، من دون نظام فعال ومتكامل لإدارة الحدود من أجل منع التهريب غير القانوني للأسلحة والذخائر والأفراد، عرضة للاعتداءات التي أدت إلى المواجهة مع تنظيم فتح الإسلام. وفي هذا الصدد، فإن من البوادر المشجعة الخطوات الأولى الرائعة التي اتخذتها الحكومة اللبنانية نحو تعزيز قدراتها في مجال إدارة الحدود. وأوصي بأن تكمل تنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية عن طريق اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة نحو نظام فعال ومتكامل لمراقبة كامل الحدود اللبنانية. وأكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة لمواصلة العمل عن كثب مع الحكومة اللبنانية، بطرق منها إيفاد مزيد من البعثات التقنية إلى لبنان، حسب الحاجة. وأحث كذلك المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم التقني الثنائي الضروري للبنان، بما في ذلك بالمعدات، وهو أمر لازم لتحقيق هذا الهدف الحاسم. وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري العميق للقيادة الألمانية للمشروع التجريبي في شمال لبنان ولجميع البلدان المانحة الأخرى التي قدمت الدعم الثنائي للبنان في هذا الصدد.

٧٧ - وعلى نحو ما أُشير إليه في التقارير السابقة، لا يزال على إسرائيل أن تقدم بيانات مفصلة عن مواقع ضربات الذخائر العنقودية من شأنها أن تحدد بدقة مكان وكمية ونوع هذه الذخائر مما استخدمته خلال صراع الصيف الماضي. فالعدد المتزايد للوفيات والإصابات في صفوف المدنيين اللبنانيين وأفراد إزالة الألغام، والتهديد المتواصل لسبل عيش الناس في جنوب لبنان بسبب الذخائر العنقودية تقوم كلها بدور المذكر القاسي لأهمية تزويد إسرائيل الفوري لقوة الأمم المتحدة بالبيانات اللازمة لمواقع الضربات. ومن شأن هذا أن يساعد كثيراً في العمل الجبار الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام في تطهير المنطقة مما يقدر بمليون قنبلة عنقودية غير منفجرة. وبالرغم من التطمينات الإسرائيلية بأنه قد تم اتخاذ خطوات لتوفير بيانات مواقع الضربات، فإن المعلومات لم تصل حتى الآن. وأدعو من جديد

مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية إلى تقديم هذه المعلومات الإنسانية الأساسية على وجه الاستعجال.

٧٨ - وآمل وأتطلع بقوة إلى أن تشجع اللفتات الإنسانية المتبادلة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عملاً حاسماً يلي في النهاية المطالب الإنسانية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويتطلع المجتمع الدولي الامتثال للمطالب الإنسانية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين، ويطلب به.

٧٩ - وأدعو مرة أخرى الجمهورية العربية السورية إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات مع حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإلى التفعيل الفوري للجنة اللبنانية السورية للحدود لهذا الغرض. وأعلن أيضاً استعداد الأمم المتحدة للمساعدة بالخبرة بأي طريقة يراها الطرفان ملائمة.

٨٠ - وأكرر أيضاً تأكيد إيماني بأهمية البدء في أقرب وقت في عملية بين لبنان والجمهورية العربية السورية تفضي إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، تنفيذاً للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، وهو ما سيوطد أكثر الترتيبات المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨١ - وإنني لمسرور للتقدم المحرز في عمل رسام الخرائط الأقدم في سبيل الوصول إلى تحديد مؤقت لمنطقة مزارع شبعا. وأود أن أشكر الحكومة اللبنانية على تقديم الوثائق في هذا الصدد والحكومة الإسرائيلية على تيسير زيارة رسام الخرائط للمنطقة.

٨٢ - وهذا التقرير هو أول مرة تنشر فيها الأمم المتحدة تحديداً مؤقتاً وضعه رسام الخرائط الأقدم. وأعتزم التشاور مع الأطراف المعنية وأعضاء مجلس الأمن بشأن التطورات المقبلة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أمني في أن يعزز هذا المسعى عملية دبلوماسية تهدف إلى تسوية هذه المسألة المحورية وفقاً للأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٧). بيد أن التقدم على صعيد هذه المسألة لا يمكن فصله عن المبادئ والعناصر اللازمة لوقف إطلاق نار دائم وإيجاد حل طويل الأجل على نحو ما حدده القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨٣ - وأود أن أشكر وزير الخارجية الإسباني، ميغيل أنخيل موراتينوس، على رسالته المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ التي يبلغ فيها عن تبادل للآراء بشأن هذه المسألة مع حكومة الجمهورية العربية السورية، وأن أعرب عن عزمي مناقشتها مع الحكومة السورية بشكل مباشر.

٨٤ - لقد أعاققت الأزمة السياسية المتواصلة في لبنان التي تعيش الآن شهرها الحادي عشر بشكل خطير العمل الطبيعي لمؤسسات البلد وحالت دون إحراز مزيد من التقدم بشأن

العديد من المسائل الأساسية المطروحة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتي تتطلب معالجتها عبر الحوار الوطني. فانتخاب رئيس قبل نهاية ولاية الرئيس إميل لحود في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر معلم هام سيمهد الطريق لعودة الحياة السياسية في لبنان إلى الوضع الطبيعي بشكل أكبر، وللحوار الفعال بشأن مسائل الاهتمام الوطني، ولعمل المؤسسات اللبنانية دونما عراقيل.

٨٥ - وفي هذا السياق، أناشد جميع القادة اللبنانيين تحمل مسؤولياتهم في تحقيق الوحدة والمصالحة من خلال حوار سياسي بناء يمكن من انتخاب رئيس يتمتع بأوسع قبول ممكن، وفقا للقواعد الدستورية وداخل الإطار الزمني ودون تدخل خارجي. ويساورني القلق من السيناريوهات التي تنذر بقيام إدارتين متنافستين في لبنان أو بفراغ دستوري. ويجب تفادي كلتا الحالتين فهما تمثلان تهديدا خطيرا لاستقرار لبنان وسيادته واستقلاله السياسي.

٨٦ - وستكون الشهور المقبلة أساسية لإحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. ويلزم إحراز تقدم أكبر في المسائل الأساسية التي تعد مركزية في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وحل أطول مدى، من قبيل إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين والأسرى اللبنانيين، وإنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة، ووقف الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، وترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ومعاودة إطلاق الحوار الوطني الذي ستعالج من خلاله المسائل المتصلة بالاستراتيجية الدفاعية الوطنية وأسلحة حزب الله والمجموعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة. ويعد التوصل إلى حل سريع للأزمة السياسية الخطيرة، مما من شأنه أن يفضي إلى الاستقرار السياسي الداخلي، عنصرا أساسيا في إحراز تقدم فيما يتعلق ببعض هذه المسائل الأساسية.

٨٧ - ومن الواضح أن لكامل المنطقة تأثيرها على الحالة الداخلية في لبنان، كما أن للبنان تأثيره على المنطقة. وإنني لأؤمن بإيماننا عميقا بوجود بذل جميع الجهود الممكنة من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل لجميع شعوب الشرق الأوسط. وسيظل هذا، إلى جانب هدف الاستعادة التامة لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي، متوقفا بعضه على بعض.

## إثباتات حدود مزارع شبعاً المقدمة من لبنان

## من العهد العثماني

التاريخ	الوثيقة
١٨٥١	خريطة "فلسطين المعاصرة"، مقياس ١: ١٢٠ ٠٧٧ - من الأطلس الذي نشره J & F Tallis، نيويورك
١٨٦٢	"خريطة لبنان"، مقياس ١: ٢٠٠ ٠٠٠ - خريطة عسكرية فرنسية من إعداد النقيب جيليس، من منشورات لوميرسي، باريس. أضيفت إلى طبعة سنة ١٩٢٤ حدود الانتداب.

مجهول وثيقة عثمانية

## من مرحلة الانتداب الفرنسي: ١٩١٨-١٩٤٣

التاريخ	الوثيقة
٣ آب/أغسطس ١٩٢٠	المرسوم رقم ٢٩٩
٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠	المرسوم رقم ٣١٨
٩ نيسان/أبريل ١٩٢٥	المرسوم رقم ٣٠٦٦
٢٣ أيار/مايو ١٩٢٦	الدستور اللبناني
١٩٣٢	خريطة تخطيطية للمختار
٨ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣	المرسوم رقم ١١٥
١٢ حزيران/يونيه ١٩٣٤	اتفاق بركة مرج المن
١٢ حزيران/يونيه ١٩٣٤	اتفاق حرج كرم الشمر
٣ شباط/فبراير ١٩٣٥	المرسوم رقم ٥
٤ شباط/فبراير ١٩٣٥	المرسوم رقم ٢٧ الصادر عن الجمهورية اللبنانية
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧	رسالة من بيير بارت، القنصل الإداري لجنوب لبنان، إلى رئيس الأجهزة الخاصة في القنيطرة؛ مع خريطة تخطيطية بمقياس ١: ١٠٠ ٠٠٠

رسالة موجهة من مندوب المفوض السامي إلى رئيس الوزراء الفرنسي	٣ حزيران/يونيه ١٩٣٨
تقرير الملازم لأكروا (القنيطرة) والنقيب ماي (مرجعون) بشأن حل الصراع بين شبعاً وجبّاتا الزيت.	١٥ حزيران/يونيه ١٩٣٨
رسالة من النقيب دي بيرنانفيل، رئيس الأجهزة الخاصة في القنيطرة، إلى رئيس مفتشي محافظتي دمشق وحووران؛ مع خريطة تخطيطية بمقاس ١: ١٠٠ ٠٠٠	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٣٩
رسالة من شوفلر، حاكم المستعمرات، إلى بيو، المفوض السامي في سورية ولبنان	١٩٣٩
<b>من استقلال لبنان إلى الاحتلال: ١٩٤٣-١٩٦٧</b>	
التاريخ	الوثيقة
٢١ شباط/فبراير ١٩٤٤	رسالة من رئيس بلدية شبعاً، خالد الخطيب، إلى رئيس لبنان
٣ نيسان/أبريل ١٩٤٤	رسالة من السلطات الحكومية تطلب عقد اجتماع لجنة الحدود اللبنانية السورية
١٩٤٥	الخريطة المساحية لقرية النخيلة، مقياس ١: ٢٠٠٠
٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٦	الخريطة المساحية لمنطقة مغر شبعاً، مقياس ١: ٥٠٠٠
٢٦ آذار/مارس ١٩٤٦	وقائع اجتماع لجنة الأملاك المشتركة
١٩٤٩	المرسوم رقم ١٠٤
١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥١	إذن مرور صادر عن مدير جمارك بنباس الجنوب
مجهول	رخصة بناء موقعة من مفوض مرجعيون
٢٩ حزيران/يونيه ١٩٦١	المرسوم رقم ٦٩٣٦ (لم تقدم نسخة منه)
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣	المرسوم رقم ١٤ ٥٣٩ (لم تقدم نسخة منه)
٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٤	التقرير رقم ٣ للجنة الأراضي اللبنانية السورية
١٧ حزيران/يونيه ١٩٦٦	تقرير مجلس الوزراء عن أشغال لجنة الحدود المشتركة اللبنانية السورية

التقرير رقم ٣ للجنة الفنية المشتركة	٢١ شباط/فبراير ١٩٦٧
المرسوم رقم ٧٠٠٨	٣٠ آذار/مارس ١٩٦٧
تقرير لجنة الحدود المشتركة اللبنانية السورية	شباط/فبراير ١٩٧٠

وتتضمن الوثائق الأخرى المقدمة ١٦٩ سجلا للملكية الأراضي في شبعا والنخيلة،  
يعود تاريخها إلى الفترة من ١٨٩٨ إلى ٢٠٠٠، وخريطة للمنطقة بمقياس ١ : ٢٥ ٠٠٠.

---